20120830-00049-rm

السفير
www.assafir.com ©2012 جريدة السفير

محلّيات
تاريخ العدد ٢٠١٢/٠٨/٣٠ العدد ١٢٢٧٠

علامة أزمة عميقة في المجتمع وغياب الدولة والمواطنة

الخطف العلني ذكوري وبلا قضية

ملاك مكي

المشهد أبعد من إطار سياسي وإعلامي. وهو أعمق من مقابلات تلفزيونيّة وتهديدات سياسيّة وعشائريّة يتقاذفها المعنيّون ويمضون إلى سبيلهم. المشهد أخطر من تحليلات استراتيجية ودولية يتناولها الناس لفترة زمنية ويعودون إلى حياتهم اليوميّة. يشهد اللبنانيّون عمليات خطف تؤثّر في المجتمع وتعكس واقعاً ذا صفات واضحة، وملامح مخبأة، وروائح نتنة.

يعرّف الدكتور زهير حطب من كلية العلوم الاجتماعيّة في «الجامعة اللبنانيّة»، الخطف كـ«احدى الوسائل والسلوكيات التي يتم اللجوء إليها للتعبير عن موقف ضاغط تجاه طرف ثالث. يهدف الخاطفون إلى الحصول على مكاسب لا يمكنهم تحقيقها بموافقة الطرف المعني وقبوله».

ويندرج الخطف، وفق الدكتور شوقي الدويهي من قسم علم الاجتماع في «جامعة القديس يوسف»، «ضمن قانون التبادل الذي يضبط العلاقات بين الأفراد بشكل عام وأساسي. وتشهد المجتمعات عمليات خطف في العادة من دون أن يشكّل الخطف ظاهرة اجتماعيّة. وتزيد حالات الخطف مع غياب السلطة والضوابط الرسميّة، إذ يلجأ الأفراد إلى الخطف لحلّ مشكلة معيّنة مع الطرف الآخر». يضيف: «نحن في صدد تبادل البشر والموت».

يشرح حطب أن عمليّة الخطف تشمل مراحل عدّة: «اللجوء إلى الحيلة لاستدراج الضحيّة واقتيادها إلى مكان الاحتجاز، الضغط على الطرف الثالث، الذي تنتمي إليه الضحيّة أو المقربة منه للحصول على مكسب ماديّ أو معنويّ. ولا يهدف الخاطفون دائماً إلى قتل المخطوفين، بل إلى ابتزاز الجهة المعنيّة وتحقيق المكاسب فحسب. تجري عمليّة الخطف، في مراحلها الأولى، بسريّة تامة ثم تصبح علنيّة للابلاغ عن المطالب وتحديد طرق الحصول عليها».

مدلولات

تنذر عمليات الخطف التي يعيشها لبنان منذ فترة، وفق الدكتور ساري حنفي من قسم علم الاجتماع في «الجامعة الأميركيّة في بيروت»، «بوجود أزمة عميقة في المجتمع اللبناني وغياب مؤسّسات الدولة ومفهوم المواطنة».

ويعتبر الدويهي أن «تلك العمليات تعكس غياب السلطة والمؤسّسات الرسميّة المعنيّة في إدارة شؤون المواطنين، وتفكّكا اجتماعيّا ونفسيّا».

ويشكّل الخطف، وفق حطب، «ممارسة عنفيّة وفوضويّة، إذ لا يخضع الأفراد للقانون والمنطق ويلجأون إلى القوّة بغيّة تحقيق مطالبهم».

ولا تنحصر الآثار الاجتماعيّة لعمليات الخطف في إطار زمنيّ ضيّق، بل تؤثّر تلك الممارسات في المدى القريب والبعيد.

يشرح حنفي أن «الخطف يعمّم فكرة أخذ الحق باليد من دون التقيد بالقوانين العامة، ويعزز شعور عدم التسامح مع الآخر، فهو ليس مني وأنا لست منه».

يضيف حطب أن «الخطف يساهم في نموّ علاقات عدائيّة تجاه الآخر، إذ تنشأ مبرّرات لسلوكيات سلبيّة اتجاه الفريق الآخر».

ويزيد الخطف، وفق الدويهي، من «شدّة تفكّك المجتمع وتشرذمه إلى فئات ومجموعات مجزّأة».

ردّة فعل المجتمع

في العادة، يتكوّن رأي عام يرافق عمليات الخطف. يقول حطب إن «الرأي العام ينقسم في الغالب بين مؤيّد ورافض، بين متعاطف ومستنكر وفق طبيعة القضيّة أو الهدف الذي تخدمه حالة الخطف».

في لبنان، يشير حنفي إلى «اختلاف ردّات فعل الأفراد بين أشخاص متقبّلين وأشخاص خائفين أو مستغربين أو مصدومين بما يحدث». ويلاحظ «وعي المجتمع عامة لخطورة حالات الخطف ومدلولاتها الاجتماعيّة والأمنيّة». أما الدويهي فيعتبر أن «ضعف قوى المجتمع المدني غير الطائفيّة وغير الحزبيّة يساهم في عدم تسجيل حركة رفض اجتماعيّة ظاهرة من قبل المواطنين اللبنانيين».

يتداول الأفراد في لبنان تعابير مرتبطة بالخطف ومعطياته. تنتشر العبارات المتعلّقة بالخطف على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، من «اخطفوني»، «كن مقداديّا واخطفني»، «إن لم تفعل ذلك فسأخطفك»، وغيرها. يفسّر الدويهي انتشار تلك التعابير بأن «الأفراد يحوّلون المآسي في بعض الأحيان إلى مسرحيّة ساخرة ومضحكة بغية التعايش معها». وتذكّر تلك اللغة حنفي بـ«الحرب الأهليّة وغياب الدولة وسلطة القانون».

الخطف ذكوريّ

يُلاحظ أن معظم حالات الخطف مرتبطة بالذكور لعوامل عدّة. فمن جهة، يشير حطب إلى أن «المجتمعات العربيّة ذكوريّة يرمز فيها الرجل إلى القوّة، بينما يتمّ تغييب قيمة المرأة. لذا، لا يحمل خطف المرأة قيمة حربيّة أو سياسيّة أو اقتصاديّة».

ويذكر حنفي أن «العلاقات الجندريّة تستبعد دور المرأة في العالم العربي، فيعتبر من المعيب خطف النساء».

في المقابل، يؤكّد الدويهي أن «شرف المرأة وعرضها في المجتمعات العربيّة مسألة حساسة. لذا، يثير خطف المرأة ردّة فعل قويّة وخطرة، ما يشكّل حاجزاً أمام خطف الفتيات».

الماضي والحاضر

يجد حنفي أن «عمليات الخطف التي تجري حالياً خطرة، ومغايرة للعمليات الماضية». فيشير إلى أن «وسائل الإعلام تتناقل عمليات الخطف بطريقة علنيّة. يظهر الخاطفون على العلن من دون تلثّم. ويتحدّث فيها الخاطف باسم العائلة أو الجهة المعنيّة. ولا يتمّ تصوير الخاطف على اعتباره شخصاً غير أخلاقي، أو أنه يمارس عملا غير إنساني».

ويعيد الدويهي علنيّة عمليات الخطف، مقارنة مع الماضي، إلى «تطوّر وسائل الإعلام والتواصل والبث المباشر».

من جهة أخرى، يفرّق حطب بين عمليات الخطف التي تجري حالياً وتلك التي حدثت في الماضي، معتبرا أن «العمليات السابقة كانت تحمل قضيّة سياسيّة مثل القضيّة الفلسطينيّة، أو بعداً ثوريّاً، غير أن ضعف أجهزة الدولة وتفتّت سلطة القرار ساهما في ظهور حالات خطف متعلّقة بمطالب ماليّة أو شخصيّة فحسب، فتحوّل الخطف من شأن عام إلى شأن خاص».

الآثار النفسيّة للخطف

تفرّق المحللة النفسيّة رينا سركيس، التي تعالج أشخاصاً خطفوا لأكثر من خمسة عشر عاما، بين الحالة النفسيّة للمخطوف أثناء احتجازه وبعد الإفراج عنه. «يعيش المخطوف في فترة الخطف شعوراً بالرعب والخوف والقلق على مصيره. يفقد القدرة على التفكير بوضوح، والتخطيط لأمور مستقبليّة، والشعور بالأمان. ينخطف المخطوف من حياته، ومن المكان

الذي يعيش فيه. وتعيش العائلة عذاباً نفسياً كبيراً، إذ لا تعرف مصير ابنها وشروط حياته».
تتابع: «بعد الإفراج عنه، يواجه المخطوف مشاكل في التأقلم مع حياته العاديّة، ولا تزول الآثار النفسيّة لعمليّة الخطف التي عاشها بسرعة. ويظهر المخطوف علامات اضطراب الكرب التالي للرضح (post traumatic stress disorder)، إذ تعيد بعض الأشياء أو المواقف إلى ذهنه ذكريات الخطف ومشاعر الرعب والصدمة. يعاني المخطوف بعد الإفراج عنه خللاً في الثقة مع الآخر فيحذر الوثوق بالأفراد الآخرين».تقول سركيس إن حالات الخطف في الآونة الأخيرة «تولّد لدى المواطن اللبناني شعوراً بالإحباط والاكتئاب والقلق في ظلّ غياب الحماية الأمنيّة والرسميّة التي تحافظ على حقوق المواطنين وأمنهم الشخصي».

«متلازمة استوكهولم»

في آب ١٩٧٣، قام جان أريك أولسن وكلارك أولفسون بالسطوّ على مصرف في استوكهولم في السويد واحتجاز أربعة رهائن. أظهر المخطوفون ارتباطاً عاطفياً مع الجناة وقاموا بالدفاع عنهم بعد الإفراج عنهم. فأطلق الطبيب النفسي نيلس بيجيرو على حالة التعاطف بين المخطوف والخاطف اسم «متلازمة استوكهولم».
تعيد سركيس «متلازمة استوكهولم»، أو تعلّق المخطوف بالخاطف، إلى أن حياة المخطوف تكون رهينة الخاطف. يعتمد المخطوف على الخاطف في تأمين الطعام ومستلزمات الحياة وفي التواصل مع الخارج. وتؤكّد سركيس أن تلك الحالة تظهر في بعض حالات الخطف وليس في جميعها.
ويشير حنفي إلى «عدم وجود أي مؤشرات لتلك الحالة في عمليات الخطف التي تشهدها البلاد في الآونة الأخيرة».